

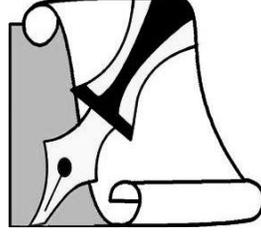


مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تفاوض إسرائيلي بإتمام صفقة التبادل.. و"حماس" سلّمت القاهرة قائمة بالأسرى الصهاينة

بالرغم من التحركات النشطة لإتمام عقد صفقة تهدئة في قطاع غزة، نفّذت قوات الاحتلال سلسلة هجمات دامية على العديد من مناطق قطاع غزة، أوقعت الكثير من الضحايا. كما صعّدت قوات الاحتلال من عمليات نسف المباني السكنية في مناطق التوغل البري شمال ووسط وجنوب قطاع غزة، وذلك على وقع هجمات جديدة اقترفتها وأدت إلى سقوط الكثير من الضحايا.

استمرت هجمات جيش الاحتلال على العديد من مناطق مدينة غزة، وتعرّضت المناطق الشمالية الغربية التي تتوغّل على أطرافها الدبابات الإسرائيلية لسلسلة هجمات، كان من بينها نسف مبانٍ سكنية في محيط حي الصفاوي. وأطلقت طائرات مسيرة نيرانها بكثافة تجاه مواطنين حاولوا الوصول لمنازلهم في تلك المنطقة. كما تعرّضت منطقة السودانية غرب المدينة لإطلاق نار كثيف من الدبابات أيضاً. أما في وسط قطاع غزة، فهاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلي المناطق الشمالية لمخيّم النصيرات، حيث شنّ الطيران الحربي غارة على محيط شارع الدعوة. كما تعرّضت الأطراف الشمالية لحي المفتي لقصف مدفعي عنيف، وإطلاق نار من الدبابات المتوغّل في محيط "محور نتساريم" من الجهة الجنوبية. وقامت كذلك جزافات عسكرية إسرائيلية بتنفيذ عمليات تجريف وتخريب شمالي حي الدعوة شمالي النصيرات.

ووسط هذه التطورات الدموية، تماهت السلطة الفلسطينية مع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، بعدما اشتبكت مع مقاومين فلسطينيين في الضفة، كما اعتقلت بعضهم بحجج وذرائع واهية.

كواليس صفقة الأسرى

إلى ذلك، وتبعاً لتطورات الحراك الدبلوماسي المتعلق بصفقة الأسرى، زار وفد إسرائيلي أمني رفيع المستوى، برئاسة رئيس "الموساد" ديفيد برنيع، العاصمة المصرية القاهرة، في 12 الجاري، لبحث ملف وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وصفقة تبادل الأسرى.

وبحسب مصادر "العربي الجديد"، فإن الوفد ضمّ إضافة إلى برنيع، رئيس "الشاباك" رونين بار، ونائبه، ورئيس الأركان في جيش الاحتلال الإسرائيلي، هرتسي هاليقي، حيث جرى التباحث حول الأسماء المقرر إطلاق سراحها خلال المرحلة الأولى من الاتفاق الذي يجري التفاوض غير المباشر مع حركة حماس بشأنه.

الوفد الإسرائيلي التقى المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصرية، برئاسة اللواء حسن رشاد، حيث جرى بحث مجموعة من البنود المقرر أن يتضمنها الاتفاق، والتي من بينها وضع معبر رفح البري خلال مدة الاتفاق، والترتيبات الأمنية على الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، حيث من المقرر أن يخفّض جيش الاحتلال الإسرائيلي من وجوده في بعض النقاط، وإخلاء نقاط أخرى في ممر صلاح الدين "فيلاذفي".

بالمقابل، طرحت القاهرة ضرورة التوصل لاتفاقات واضحة، سواء فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من الاتفاق، أو ما سيتبعها من مفاوضات بشأن إنهاء الحرب والانسحاب من قطاع غزة بالكامل.

وكان رونين بار، رئيس "الشاباك"، قد عين نائباً له بصلاحيات واسعة وغير تقليدية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، دون الكشف عن اسمه. إلا أن وسائل إعلام عبرية ذكرت تفاصيل عنه وقتها، وقالت إنه كان متخصصاً في التجسس على القطاع العربي، وكان رئيس وحدة الأبحاث، ورئيس وحدة الإحباط في الضفة، ورئيس شعبة إحباط التجسس. وتعدّ هذه هي الزيارة الأولى لنائب رئيس "الموساد" للقاهرة ضمن العمل على ملف وقف إطلاق النار.

وأكثر من ذلك، كشف مصدر مطلع أن مفاوضات وقف إطلاق النار في غزة وصلت إلى مرحلة متقدمة، مؤكداً أن المفاوضات وصلت إلى مرحلة تبادل أسماء الأسرى عبر الوسطاء.

وأوضح أن لجاناً فنية من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ومصر وإسرائيل بدأت عملها على تفاصيل تنفيذ صفقة تبادل الأسرى والمحتجزين، وأن "حماس" سلّمت الوسيط المصري قائمة أولية؛ وهناك وفد إسرائيلي يبحث الأسماء وبعض المقترحات. ولقّت المصدر إلى أن الأطراف جادّة بشكل غير مسبوق للتوصل إلى اتفاق، وأن مصر وقطر وتركيا والولايات المتحدة مشاركة في الإشراف على المفاوضات.

وكشفت مصادر صحفية قطرية أن وفد التفاوض الخاص بحماس سلم المسؤولين في جهاز المخابرات العامة المصري، خلال زيارة استمرت عدة ساعات للقاهرة، قائمة بأسماء عدد من الأسرى الإسرائيليين من أصحاب الحالات المرضية وكبار السن، والذين من المقرر أن تشملهم صفقة تبادل الأسرى بين المقاومة في غزة وحكومة الاحتلال الإسرائيلي. كما سلم الوفد قائمة بأسماء عدد من الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والذين ترغب المقاومة بإطلاق سراحهم ضمن الصفقة .

وفي السياق ذاته، ذكرت مصادر صحفية عربية أن وفداً قيادياً من حركة فتح من زار القاهرة أيضاً، لحسم أمر لجنة الإسناد المجتمعي التي لا تزال تماطل السلطة الفلسطينية وحركة فتح بشأن إقرار الاتفاق الخاص بها، خاصة بعد أن أعلنت حركة حماس الموافقة الرسمية على المبادرة المصرية الخاصة بتشكيل اللجنة. وتعدّ لجنة الإسناد المجتمعي جزءاً مهماً ضمن الاتفاق الخاص بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، حيث من المقرر أن تُسند إدارة معبر رفح من الجهة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية، وهو ما وافقت عليه حركة حماس أيضاً.

تفاوض إسرائيلي بشأن صفقة الأسرى

قال وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر إن إسرائيل أكثر تفاؤلاً الآن بشأن إمكانية التوصل لاتفاق للإفراج عن المحتجزين في قطاع غزة، وسط تقارير عن أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) طلبت قوائم بأسماء جميع المحتجزين لدى الفصائل المسلّحة في القطاع.

وأضاف أن هناك مفاوضات غير مباشرة جارية بشأن عودة نحو 100 محتجز، وأن فرص تحقيق ذلك تحسّنت؛ لكن من السابق لأوانه التأكيد من ذلك.

وقال ساعر، في مؤتمر صحفي في القدس: "يمكن أن نكون أكثر تفاؤلاً عن ذي قبل، لكننا لم نصل لهذا بعد. أمل أن نفعل". وكرّر موقف "إسرائيل" المتعلق بتمسكها بإعادة المحتجزين في القطاع قبل الموافقة على إنهاء القتال، وقال: "لن يكون هناك وقف إطلاق نار في غزة دون اتفاق بشأن الرهائن".

وعلى المنوال ذاته، قدّر مسؤول إسرائيلي أنه "خلال أسبوع إلى أسبوعين" يمكن التوصل إلى صفقة أسرى في غزة. وأضاف، في حديث لموقع واينت العبري، أن "الشروط نضجت" لذلك. يأتي هذا رغم محاولة مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، في وقت سابق اليوم، التقليل من أهمية التقارير

التي تداولتها وسائل إعلام عبرية"، ولاحقاً عن وسائل إعلام عربية أخرى، بشأن وجود تقدم في المفاوضات.

تأتي تصريحات المسؤول الإسرائيلي على خلفية زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان، المتوقعه إلى تل أبيب يوم الخميس المقبل في 12 الجاري، وفق ما أورده الموقع ذاته. وسيناقش سوليفان، أحد كبار المستشارين في الإدارة الأميركية، مع نظرائه في "إسرائيل" وقف إطلاق النار في لبنان، والتطورات في سورية، وأيضاً المفاوضات بشأن صفقة في قطاع غزة.

وماذا عن موقف "حماس"؟

في الواقع، تبذل حركة حماس، وفقاً للمتحدث الرسمي باسمها جهاد طه، جهوداً كبيرة لوقف العدوان على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإن "هناك مساعي من قبل الوسطاء، آملاً أن تُترجم للوصول إلى اتفاق يُفضي إلى وقف العدوان وإطلاق النار، وهو ما يحتاج إلى ضغط على الجانب الإسرائيلي". وكشف طه أن اللقاءات مع المسؤولين الأتراك، والقطريين، والإيرانيين، تأتي في سياق وضعهم في صورة اللقاءات التي حصلت في القاهرة بين حركتي فتح وحماس، والتوافق على الرؤية التي تتعلق بتشكيل لجنة إسناد مجتمعي لإدارة قطاع غزة وإنهاء الانقسام وتوحيد الصف، لمجابهة ما تتعرض له القضية الفلسطينية، وترجمة ما جرى التوافق عليه وطنياً من اتفاقات شاملة تخدم قضايا الشعب الفلسطيني.

وكانت قيادة الحركة عقدت عدة لقاءات مع مسؤولين قطريين وأتراك، تناولت المستجدات بشأن الأوضاع في قطاع غزة. كما زار وفد قيادي من الحركة، القاهرة، الأحد في 8 الجاري، والتقى مسؤولين مصريين، لاستكمال التشاور في عدد من المستجدات حول الأفكار المطروحة، حيث تركزت النقاشات داخل الحركة ومع الوسطاء، بشأن إيقاف إطلاق النار في قطاع غزة، وإمكانية تنفيذ صفقة لتبادل المحتجزين الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين مع الاحتلال الإسرائيلي، وهي لا تزال مستمرة.

وليس بعيداً عن ذلك، أوضح قيادي في حماس (فضّل عدم ذكر اسمه لموقع العربي الجديد)، أن قيادات الحركة تفضّل عدم الخوض في تفاصيل المقترحات المطروحة من الوسطاء على الطاولة، في الوقت الحالي.

إشارة إلى أن رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، كان قد صرّح في 7 الجاري، بأن بلاده عادت إلى دور الوساطة بين "إسرائيل" وحماس لوقف الحرب في قطاع غزة، وذلك بعد أن رأت زحماً جديداً عقب الانتخابات الأميركية.

وقال، خلال جلسة حوارية ضمن منتدى الدوحة 2024: "بالنظر إلى نقاط الخلاف بين حماس وإسرائيل، فهي ليست كبيرة ولا جوهرية، وليست بالحجم الذي يمكن أن يؤثر في سير المفاوضات". ولفت إلى أن ما يجري في قطاع غزة من إبادة جماعية سيؤثر بالمنطقة وتمتد تداعياته إلى لبنان وسورية، ودعا إلى ابتكار حلول جديدة لإنهاء العنف الراهن في المنطقة والعالم.

السلطة الفلسطينية واستكمال العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية

أكملت السلطة الفلسطينية العدوان الإسرائيلي على مدينة جنين ومخيّمها شماليّ الضفة الغربية، حيث تستمرّ الاشتباكات المسلّحة بين أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وعناصر مسلّحة من "كتيبة جنين - الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي"، على خلفيّة اعتقالات نفّذتها الأجهزة الأمنية بحق نشطاء من المخيم ينتمون الى حركة الجهاد، تبعها استيلاء أفراد الكتيبة على مركبتين: إحدهما تعود للارتباط العسكري الفلسطيني، والأخرى لوزارة الزراعة، وأعقبتها عودة اعتقال نشطاء وذوي شهداء من المخيم ثمّ حصاره وإغلاق مداخله، وصولاً إلى قتل الشاب ربحي محمد الشلبي (19 عاماً).

وقد أصدرت عائلة الشاب الشلبي بياناً جاء فيه: "تحمل قيادة الأجهزة الأمنية الفلسطينية مسؤولية إعدام ولدنا ربحي ميدانياً، ونحتفظ بحقنا بالمتابعة القانونية والقضائية". ووفق البيان، فإن "دورية الأجهزة الأمنية أقدمت على إطلاق النار على شابين من أبناء العائلة كانا يركبان دراجة نارية قانونية ويتجهان إلى عملهما. وعند اقترابهما من الدورية في حيّ الجابريات خارج المخيم، ترجّلا عن الدراجة بناءً على طلب عناصر الدورية. ومن داخل مركبة الأمن أطلق عليهما النار من مسافة صفر، ما أدّى إلى استشهاد ربحي الشلبي برصاصتين اخترقتا صدره، وإصابة الشاب حسن الشلبي في عينه".

بدورها، اتّهمت الأجهزة الأمنية الفلسطينية مجموعة خارجة عن القانون (لم تُسمّها) بأنها وراء استهداف الشاب الشلبي. وجاء في بيان صادر عن الناطق الرسمي لقوى الأمن الفلسطيني، أنور رجب، أن "المؤسسة الأمنية الفلسطينية تعمل وفق قواعد اشتباك صارمة للحفاظ على أرواح المدنيين وحماية أمنهم وسلامتهم في مواجهة الخارجين عن القانون، الذين لم يكتفوا باستهداف استقرار المدينة،

بل تجاوزوا ذلك إلى تعريض حياة الأطفال والأبرياء للخطر باستخدام عبوات ناسفة، وإطلاق نار عشوائي، وزرع ألغام متفجرة في الشوارع والطرق العامة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمؤسسات الحكومية .

وتصاعدت حدة المواجهة في مخيم جنين في الثالث من الشهر الجاري، عقب اعتقال الأسيرين المحررين، عماد أبو الهيجاء وإبراهيم الطوباسي، من قبل الأجهزة الأمنية، رغم انتمائهما إلى عائلات مناضلة تضم شهداء وأسرى محكومين بالمؤبدات. ورافق ذلك اعتقال عدد من كوادر حركة الجهاد الإسلامي ومصادرة أموال بحوزتهم كانت موجهة لدعم أسر الشهداء والأسرى، حيث جرى التعامل معهم واتهامهم بأنهم لصوص وقطاع طرق.

الخلاصة:

تعمل "إسرائيل"، استناداً إلى شهادات منظمات دولية إنسانية، وبشكل منهجي، على إخراج مستشفيات شمال قطاع غزة بالقوة عن الخدمة، وذلك من خلال الاستهداف العسكري المباشر والمتكرر، وفرض حصار خانق، وقتل وإصابة واعتقال المرضى والجرحى والطواقم الطبية، في إطار سعيها لتدمير آخر مقومات الحياة المتبقية اللازمة للنجاة، بالتزامن مع استمرارها في جريمة التهجير القسري ضد جميع السكان الفلسطينيين من شمال القطاع.

أما على صعيد صفقة الأسرى، فلا شك أنها ستكون جزءاً من محاولة إسرائيلية لكسب مزيد من الوقت، ولن تعني وقف الحرب حالياً، ولن تعني انسحاباً إسرائيلياً أو تعهداً بانسحاب من جميع أراضي قطاع غزة. فمطمح الحكومة الإسرائيلية الحالية هو الاحتلال العسكري تمهيداً للاستيطان، حتى لو صرح بنيامين نتنياهو أن الاستيطان غير واقعي في هذه المرحلة.